

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة
وعضوية القضاة السادة

يوسف الطاهات، ياسين العبدالات، د. محمد الطراونة، باسم المبيضين

المميز ز :-

مساعد رئيس النيابة العامة .

المميز ز ضدهم :-

١ .
٢ .
٣ .
lawpedia.jo

بتاريخ ٢٠١٣/٣/١٣ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن مساعد النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى في القضية التحقيقية رقم (٢٠١١/١٣٣٣) بتاريخ ٢٠١٢/٣/٥ والمتضمن فسخ قرار مدعي عام الجنايات الكبرى ومنع محاكمة المميز ضدهم عن جنائتي هتك العرض والخطف بالاشتراك لعدم قيام الدليل .

طالباً قبول التمييز شكلاً وموضوعاً، ونقض القرار المميز

كما جاء بهذين السببين التاليين :-

١ . أخطأ مساعد النائب العام بالقرار المتضمن منع محاكمة المميز ضدهم لعدم قيام الدليل مخالفاً بذلك حقيقة وواقع البينات التي تمثلت بشهادة

المجنى عليه
والتقرير الطبي المنظم
بحقه وهي بيانات كافية للإحالة للمحكمة المختصة .

٢. لقد جاء قرار المساعد مخالفاً للقانون والأصول حيث لم يسبب قراره ولم يبين سبب قانوني لاستبعاد شهادة المجنى عليه وشقيقه واعتبار أنه لا بينة تربط المميز ضده بالجرمين المسندين إليه .

القرار

بالتدقيق والمداولة يتبين أن رئيس مركز أمن المدينة في مديرية شرطة محافظة إربد قد أحال المشتكى عليه إلى مدعي عام إربد بتهمة الإيذاء .

وبتاريخ ٢٠١١/٨/٣١ أحال مدعي عام إربد المشتكى عليه إلى قاضي صلح جزاء إربد حسب الاختصاص .

وبعد الاستماع إلى المشتكى من قبل قاضي صلح جزاء إربد أصدر قراره رقم (٢٠١١/٧٧٤٧) تاريخ ٢٠١١/٩/٢٩ والمتضمن عدم الاختصاص كون الجرائم المسندة إلى المشتكى عليهم وعلى فرض ثبوتها تدخل ضمن اختصاص مدعي عام الجنايات الكبرى لدى ورود الأوراق إلى مدعي عام إربد أحالها بدوره إلى مدعي عام الجنايات الكبرى .

ولدى ورود الأوراق إلى مدعي عام الجنايات الكبرى سجلت كقضية تحقيقية تحت الرقم (٢٠١١/١٣٣٣) وبعد استكمال إجراءات التحقيق وسماع البيانات أصدر مدعي عام الجنايات الكبرى قراره بالنظر على المشتكى عليهم .

.١

.٢

.٣

ولزوم محاكمتهم أمام محكمة الجنايات الكبرى عن الجنايات والجنح التالية :-

- ١) جناية الخطف بالاشتراك بحدود المادتين (٤/٣٠٢ و ٧٦) من قانون العقوبات .
- ٢) جناية هتك العرض بحدود المادة (١/٢٩٦) وبدلالة المادة (١/٣٠١) من قانون العقوبات .
- ٣) جنحة الشروع باغتصاب التوقيع بالاشتراك بحدود المواد (٤١٤ و ٧٠ و ٧٦) من قانون العقوبات .
- ٤) جنحة الإيذاء بالاشتراك بحدود المادتين (٣٣٤ و ٧٦) من قانون العقوبات .
- ٥) جنحة حمل وحياسة أداة راضة بحدود المادتين (١٥٥ و ١٥٦) من قانون العقوبات .

وبتاريخ ٢٠١٣/٣/٥ وبقراره رقم (٢٠١٣/٢٩) أصدر مساعد النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى قراره المتضمن فسخ قرار المدعي العام وبالوقت ذاته منع محاكمة المشتكى عليهم عن جناية الخطف بحدود المادتين (٤/٣٠٢ و ٧٦) من قانون العقوبات وجناية هتك العرض بحدود المادتين (١/٢٩٦ و ١/٣٠١) من قانون العقوبات لعدم قيام الدليل .

لم يرتض مساعد رئيس النيابة العامة بالقرار فطعن فيه بهذا التمييز .

وعن سبب التمييز :-

وفي ذلك نجد إنه من المستقر في قضاء هذه المحكمة أن حق وزن البينة محصور بمحاكم الموضوع على مقتضى أحكام المادة (١٤٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية وأن المدعي العام ومساعد النائب العام لا يملكان حق وزن البينات .

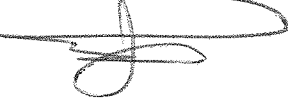
وفي الحالة المعروضة : فإننا نجد من الرجوع إلى أوراق الدعوى والبيانات المقدمة فيها والمتمثلة بشهادة المجني عليه وشقيقه والتقرير الطبي المنظم بحقه وهي بيانات قانونية صالحة للإثبات وتخضع لتقدير محكمة الموضوع وقناعتها .

وعليه ولما كان الأمر كذلك فإن قرار الظن الصادر عن المدعي العام واقعاً في محله وأن ما توصل إليه مساعد النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى بإصدار قرار فسخ ومنع محاكمة بحجة عدم قيام الدليل يعتبر وزناً للبينة وهو الأمر الذي يخرج عن صلاحيته كما أسلفنا وبذلك يكون قراره مخالفاً للقانون مما يستوجب نقضه لورود السببين عليه .

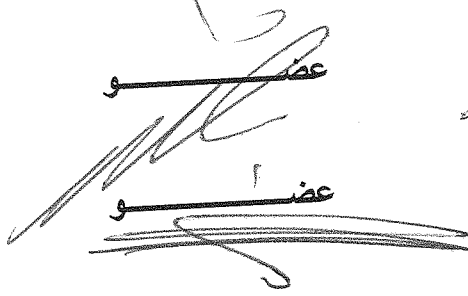
لذلك نقرر نقض القرار المميز الصادر عن مساعد النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى وإعادة الأوراق إلى مصدرها لإجراء المقتضى القانوني .

قراراً صدر بتاريخ ٨ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٤ هـ الموافق ١٨/٤/٢٠١٣ .

القاضي المترئس



عضو



عضو

عضو



عضو



رئيس الديوان



دقيق / ع . غ



lawpedia.jo